الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
المعهد العالي لإدارة الأعمال

HIGHER INSTITUTE OF BUSINESS ADMINISTRATION

السنة الدراسية : الخامسة

قسم المالية والمصارف

محددات كفاية رأس المال في المصارف السورية التقليدية الخاصة

Determinants of capital adequacy in Conventional private Syrian banks

إعداد الطالبة : ريم خليل برغلي

إشراف الدكتورة : منال الموصلي

2020/2019

جميع الآراء الواردة في الدراسة تعبر عن وجهة نظر معدة ولا يتحمل المعهد أي مسؤولية عن مدى دقة أو مصداقية المعلومات

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على محددات كفاية رأس المال للمصارف السورية التقليدية الخاصة من خلال اختبار أثر مجموعة من المتغيرات المتمثلة بـ معدل العائد على الأصول، نسبة السيولة، نسبة الودائع، نسبة القروض في كفاية رأس المال وفق متطلبات بازل II خلال الفترة الزمنية الممتدة من الربع الأول لعام 2012 لغاية الربع الثالث لعام 2019 .

تم في هذه الدراسة تقسيم عينة البحث إلى عينتين، شملت العينة الأول مصرفين حققا نسبة كفاية رأس مال عالية (بنك الشرق، بنك عودة سورية) ، ومصرفين حققا نسبة كفاية رأس مال منخفضة (بنك سورية والمهجر، بنك سورية والخليج)

باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد، توصلت الدراسة إلى :

1- وجود أثر سلبي لكل من نسبة الودائع ونسبة القروض في كفاية رأس المال المصارف التقليدية السورية الخاصة التي حققت نسبة كفاية رأس مال عالية.

2- وجود أثر لكل من نسبة السيولة، نسبة الودائع ونسبة القروض في كفاية رأس المال المصارف التقليدية السورية الخاصة التي حققت نسبة كفاية رأس مال منخفضة.

Abstract:

This study aimes to identify the determinants of capital adequacy for the Conventional Syrian private banks by examining the effect of a set of variables (the ratio of return on assets, the ratio of liquidity, the ratio of deposits, the ratio of loans) at the capital adequacy according to the requirements of Basel II during the period from the first quarter 2012 until the third quarter of 2019.

In this study, the research sample was divided into two samples, the first one included two banks that achieved a high capital adequacy ratio (Bank AL-SHARQ, Bank Audi) and second one is achieved a low capital adequacy ratio (Bank of Syria and Overseas, Syria Gulf Bank)

Using the multiple regression method, the study found:

1- There is a negative effect for both deposit ratio & loan ratio at the capital adequacy of the Conventional Syrian private banks that have achieved a high capital adequacy ratio.

2- There is an effect for both liquidity ratio, the deposit ratio & loan ratio at the capital adequacy of the Conventional Syrian private banks that have achieved a low capital adequacy ratio.

فهرس المحتويات

الملخص .....

فهرس المحتويات.....

فهرس الجداول: .....

فهرس الأشكال : .....

الفصل التمهيدي الإطار العام للدراسة..... 1

المقدمة : 2

الدراسات السابقة : 3

مشكلة الدراسة: 6

فرضيات الدراسة : 6

أهمية الدراسة وهدفها : 6

منهجية الدراسة:..... 7

مجتمع وعينة الدراسة:..... 7

مصادر جمع البيانات وفترة الدراسة : 7

الفصل الأول كفاية رأس المال 8

تمهيد: 9

كفاية رأس المال 9

أولاً: مفهوم كفاية رأس المال : 9

ثانيا :أهمية كفاية رأس المال :..... 9

ثالثا : كفاية رأس المال وفق بازل :.....10

رابعاً: المؤشرات المستخدمة لحساب كفاية رأس المال 20

الفصل الثاني الدراسة التطبيقية 22

المبحث الأول.....24

عينة البحث ومتغيراته 24

أولاً: لمحة عن عينة البحث :.....24

ثانياً: متغيرات الدراسة : 28

المبحث الثاني: 30

توصيف متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات 30

أولاً: توصيف متغيرات الدراسة :.....30

ثانياً: تطور متغيرات الدراسة:.....34

ثالثاً: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج: 39

النتائج والتوصيات :..... 43

المراجع: 44

المراجع باللغة العربية :..... 44

مراجع باللغة الانكليزية : 45

المواقع الالكترونية:..... 46

فهرس الجداول:

الجدول رقم (1) متطلبات بازل II مقابل بازل III 17

الجدول رقم (2) الاختلافات بين بازل I وبازل II وبازل III.....18

الجدول (3) :المصارف التقليدية السورية الخاصة عينة الدراسة تاريخ تأسيسها، ورأسمالها، كفاية رأسمالها 25

الجدول رقم (4) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات العينة الأولى خلال فترة الدراسة 30

الجدول رقم (5) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات العينة الثانية خلال فترة الدراسة 32

الجدول رقم (6) نتائج اختبار الفرضية الأولى 39

الجدول رقم (7) معاملات الانحدار الخطي المتعدد.....40

الجدول رقم (8) نتائج اختبار الفرضية الثانية.....41

الجدول رقم (9) معاملات الانحدار الخطي المتعدد.....41

يبين الجدول رقم (10) مفارنة بين نتائج اختبار الفرضيتين.....42

فهرس الأشكال :

الشكل رقم (1) تطور كفاية رأس المال لبنك الشرق 34

الشكل رقم (2) تطور كفاية رأس المال لبنك عودة سورية 35

الشكل رقم (3) تطور كفاية رأس المال لبنك سورية والمهجر 36

الشكل رقم (4) تطور كفاية رأس المال لبنك سورية والخليج 37

الفصل التمهيدي الإطار العام للدراسة

المقدمة :

تؤدي المصارف دورا مهما في رفع الكفاءة الاقتصادية وزيادة معدلات النمو. ونظراً للأزمات المالية التي تعرض لها هذا القطاع والتي أدت إلى إفلاس عدد من المصارف على مستوى العالم، فقد ركزت السلطات الرقابية على ضرورة احتفاظ المصرف ب رأس مال يأخذ بعين الاعتبار أصوله المرجحة بالمخاطر بهدف المحافظة على ملاءته المالية .

حيث كانت الجهود الدولية الرئيسية لوضع قواعد حول متطلبات رأس المال هي اتفاقيات بازل، التي نشرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية الموجودة في بنك التسويات الدولية، في عام 1988 قررت اللجنة إدخال نظام لقياس كفاية رأس المال و هو بازل I، في يونيو 2004 تم استبدال هذا الإطار بإطار أكثر تعقيدًا لكفاية رأس المال المعروف باسم بازل II، وفي أعقاب الأزمة المالية في 2007–2008، تم استبدال بازل II بـ بازل III .

وبالتالي جاءت هذه الدراسة لتحديد محددات كفاية رأس المال في المصارف السورية التقليدية الخاصة.

الدراسات السابقة :

الدراسات العربية:

1- دراسة (وعد الله و الحمدوني ، 2016) بعنوان اختبار أثر خطري السيولة وسعر الفائدة في كفاية رأس المال المصرفي

يهدف البحث إلى اختبار أثر بعض المخاطر المالية (خطر السيولة وخطر سعر الفائدة) في كفاية رأس المال للمصارف العراقية خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1995-2012.

باستخدام نموذجي الانحدار البسيط والمتعدد، توصلت الدراسة الى وجود أثر موجب لكل من خطر السيولة وخطر سعر الفائدة في كفاية رأس المال المصارف العراقية .

2- دراسة (الحريث وحزوري، 2016) بعنوان مخاطر الائتمان وأثرها في كفاية رأس المال المصرفي:

يهدف هذا البحث إلى اختبار أثر مخاطر الائتمان في كفاية رأس المال المصرفي في المصارف التجارية السورية الخاصة عينة البحث خلال الفترة الزمنية من 2009-2015 .

توصلت الدراسة إلى أن هناك أثر ذو دلالة احصائية لمخاطر الائتمان في كفاية رأس المال في المصارف التجارية السورية الخاصة.

3- دراسة (سليمان وعلي ، 2016) بعنوان محددات كفاية رأس المال في المصارف السورية الخاصة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على نسبة كفاية رأس المال في المصارف السورية الخاصة خلال الفترة الزمنية من 2010 -2015 .

وتم اختيار ستة محددات لنسبة كفاية رأس المال وهي: مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر الرفع المالي، الحجم والربحية.

وقد استخدام الباحث نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية بين كل من مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة ونسبة كفاية رأس المال، كما أظهرت علاقة إيجابية بين مخاطر الرفع المالي ونسبة كفاية رأس المال، في حين لايوجد علاقة بين كل من حجم المصرف وربحيته في نسبة كفاية رأس المال في المصارف السورية الخاصة.

الدراسات الأجنبية :

1- (Abdilatif, 2019 **) Analysis of the Determinants of Capital Adequacy Ratio):**

تهدف هذه الدراسة الى تحليل العوامل على مستوى المصارف والاقتصاد الكلي التي لها تأثير على نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الأندونسية وكيفية تأثيرها على قرارات رسملة المصارف .

ولقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، لدراسة المتغيرات (العائد على الأصول(ROA) ، العائد على حقوق الملكية (ROE) ، نسبة التمويل إلى الودائع (FDR) ، مصروفات التشغيل إلى الدخل التشغيلي(OEOI) ، حجم المصرف (SIZE) ، نسبة التعثر(NPF) كمتغيرات خاصة بالمصرف والنمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) والتضخم(INF) ، توصلت الدراسة الى أن مصروفات التشغيل إلى الدخل التشغيلي ونسبة التمويل إلى الودائع يؤثران بشكل إيجابي على كفاية رأس المال للمصارف في حين توصلت الى أن حجم المصرف له أثر سلبي في كفاية رأس المال، بينما لايوجد أثر لكل من العائد على حقوق الملكية ونسبة التعثر والتضخم في كفاية رأس المال للمصارف .

2- (Aktas, Acikalin, 2015**) The Determinants of Banks Capital Adequacy Ratio**

تهدف هذه الدراسة إلى اختبارأثر العوامل المصرفية والاقتصادية في نسبة كفاية رأس مال للمصارف في منطقة جنوب شرق أوروبا، وتم توظيف كل من الحجم والربحية والرافعة المالية والسيولة وهامش صافي الفائدة والمخاطر كمتغيرات خاصة بالمصرف، كما تم توظيف معدل النمو الاقتصادي، والتضخم، ومعدل الفائدة الحقيقي، ومؤشر التقلب في سوق الأسهم في منطقة اليورو، وتغطية تأمين الودائع كمغيرات اقتصادية.

طبقت الدراسة على 71 مصرف تجاريًا في 10 دول مختلفة في منطقة جنوب شرق أوروبا للفترة من 2007 إلى 2012 .

وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود أثر لكل من العوامل المصرفية (العائد على الأصول، والرافعة المالية، والسيولة، وصافي هامش الفائدة والمخاطر) في نسبة كفاية رأس المال للمصارف،

وجود أثر لكل من العوامل الاقتصادية (معدل النمو الاقتصادي، والتضخم، ومعدل الفائدة الحقيقي، ومؤشر التقلب في سوق الأسهم في منطقة اليورو، وتغطية تأمين الودائع) في نسبة كفاية رأس المال للمصارف.

3- (Mekonnen, 2015)DETERMINANTS OF CAPITAL ADEQUACY OF ETHIOPIA COMMERCIAL BANKS :

هدفت هذه الدراسة الى دراسة محددات كفاية رأس المال في المصارف التجارية الإثيوبية خلال فترة الدراسة الممتدة من عام 2004 – 2013 ، لتحقيق هدف الدراسة تم توظيف المتغيرات الاتية الخاصة بالمصرف: SIZE (حجم البنك)، DEP (نسبة الودائع)، LNTA (القرض إلى إجمالي الأصول)، LIQ(السيولة)، ROA (العائد على الأصول)، ROE (العائد على حقوق الملكية)، NIM (هامش الفائدة الصافي) و LEV (الرافعة المالية) ، وكفاية رأس المال.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لكل من العائد على الأصول، نسبة الودائع، الحجم في كفاية رأس المال، و أثر سلبي لكل من العائد على حقوق الملكية وهامش صافي الفائدة في كفاية رأس المال وعدم وجود أثر لكل من السيولة ونسبة القرض والرافعة المالية في كفاية رأس المال.

مايميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

1- اختلافها بالفترة الزمنية حيث طبقت هذه الدراسة على المصارف السورية التقليدية الخاصة خلال الفترة الممتدة من الربع الأول من عام 2012 لغاية الربع الثالث لعام 2019.

2- تم تقسيم العينة الى عينتين فرعيتين، المصارف السورية التقليدية الخاصة التي حققت متوسط كفاية رأس المال عالية والمصارف السورية التقليدية الخاصة التي حققت متوسط كفاية رأس المال منخفضة.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات الآتية :

1- ماهي محددات كفاية رأس المال في المصارف السورية التقليدية الخاصة؟

2- هل تختلف محددات كفاية رأس المال المصارف السورية التقليدية الخاصة باختلاف مستواها؟

فرضيات الدراسة :

1- يوجد أثر معنوي لمحددات كفاية رأس المال المتمثلة بـ كل من نسبة الودائع، نسبة القروض في كفاية رأس المال المصارف التقليدية السورية الخاصة التي حققت نسبة كفاية رأس مال عالية.

2- يوجد أثر معنوي لمحددات كفاية رأس المال المتمثلة بـ كل من نسبة السيولة، نسبة الودائع ونسبة القروض في كفاية رأس المال المصارف التقليدية السورية الخاصة التي حققت نسبة كفاية رأس مال منخفضة.

أهمية الدراسة وهدفها :

يستمد هذا البحث أهميته من بيان المحددات التي لها أثر في كفاية رأس المال المصرفي، فأن أهمية هذا البحث تكمن في التعرف على محددات هذه الكفاية، الأمر الذي سيشكل أضافة علمية يستفيد منها المستثمرون في المحافظة على استثماراتهم، والمودعون من أجل استرداد ودائعهم، والمالكون من أجل تعظيم رؤوس أموالهم، كما تستفيد الجهات الرقابية وإدارة المصارف من خلال التعرف على ماهية هذه المحددات ومدى تأثيرها على كفاية رأس المال

و بالتالي يهدف البحث إلى :

- معرفة محددات كفاية رأس المال للمصارف السورية التقليدية الخاصة

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض لكفاية رأس المال المصارف السورية التقليدية الخاصة وتحليل بياناتها.

مجتمع وعينة الدراسة:

شمل مجتمع الدراسة المصارف السورية التقليدية الخاصة، بينما تم اختيار عينتين

- العينة الأولى حققت متوسط كفاية رأس المال عالية خلال فترة الدراسة والتي تتمثل بالمصارف التالية: (مصرف الشرق – مصرف عودة سورية)
- العينة الثانية حققت متوسط كفاية رأس المال منخفضة خلال فترة الدرسة والتي تتمثل بالمصارف التالية: (مصرف سورية والخليج – مصرف سورية والمهجر)

سيتم التوسع في طريقة اختيار العينة في الفصل العملي

مصادر جمع البيانات وفترة الدراسة :

تم الحصول على البيانات من التقارير المالية للمصارف عينة الدراسة والمتوفرة على الموقع الكتروني لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وذلك خلال الفترة الممتدة من الربع الأول من عام 2012 لغاية الربع الثالث لعام 2019.

الفصل الأول كفاية رأس المال

تمهيد:

في هذا الفصل سيتم عرض موجز لمفهوم وأهمية كفاية رأس المال ولكفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل I، II، III، والمؤشرات المستخدمة لحساب كفاية رأس المال

كفاية رأس المال

أولاً: مفهوم كفاية رأس المال :

تعرف كفاية رأس المال بأنها مقدار رأس المال الذي يكون مناسباً بحيث يستطيع المصرف من خلاله أداء وظائفه وأنشطته كافة دون أن يتعرض لخسارة أو تصفية.

ويعتبر معدل كفاية رأس المال من أهم المؤشرات الفنية للملاءة المالية في القطاع المالي، فهو يظهر حجم رأس المال الذي يحتفظ به المصرف كنسبة مئوية من مجموع أصوله المرجحة بالمخاطر، ويدل هذا المعدل على متانة المركز المالي للمصرف ويساهم بشكل كبير في استقرار النظام المصرفي العالمي من خلال إزالة التفاوت في قدرة المصارف على المنافسة وتعزيز ثقة المودعين بهذه المؤسسات. (سليمان، 2016، ص8)

ثانيا :أهمية كفاية رأس المال :

توفر كفاية رأس المال للمصرف قدرة على التعامل مع المشكلات السيولة وتزيد من قدرته على مواجهة الخسائر، وهذا ما سيؤدي إلى تحقيق الرضا للأطراف المتعاملة، كما سيضمن النظام المالي عامة والمصرفي خاصة أن يكون أكثر استقراراً في حال كانت المصارف تملك رأس المال المتين والكافي، فالهدف من وضع معايير لكفاية رأس المال المصرفي هو التأكد من أن المصرف يحتفظ بحد أدنى من أمواله الذاتية لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها، من أجل استيعاب وامتصاص آثار هذه الخسائر مع إعطاء إدارة المصرف الدافع والحافز لوضع السياسات السليمة في الاستثمار.(الحديث، 2016، ص 248)

ثالثا : كفاية رأس المال وفق بازل :

نشأة وتطور لجنة بازل وأهدافها :

في ضوء تفاقم أزمة المديونية التي واجهت المصارف العالمية نتيجة لعجز بعض دول العالم الثالث عن تسديد الديون المستحقة عليها، قامت مجموعة الدول الصناعية الكبرى بتكوين لجنة بازل للرقابة المصرفية بمدينة بازل بسويسرا في عام 1974م بإشراف بنك التسويات الدولية تحت مسمى لجنة الأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية، وهي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى اتفاقية دولية وإنما تأسست بمقتضى قرار من محافظي المصارف المركزية للدول الصناعية الكبرى، واستطاعت أن تساهم في تكوين إطار دولي للرقابة المصرفية، كما أوجدت فكر مشترك بين المصارف المركزية ساعد في التنسيق بين السلطات الرقابية لإيجاد آليات لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي.(المولي ، 2015 ، ص 7)

تهدف لجنة بازل إلى : (حماد ، 2012 ، ص50)

1- المساعدة في تعزيز استقرار النظام المصرفي الدولي .
2- إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين المصارف والناشئة من الفروقات في متطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال المصرفي .
3- العمل على إيجاد آليات للتكيف مع المتغيرات المصرفية العالمية وفي مقدمتها العولمة المالية والتي ينبع من تحرير المالي وتحرير الأسواق النقدية من المصارف.
4- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك وتسهيل عملية تبادل المعلومات.
5- تقدير حدود دنيا لكفاية رأس المال للمصارف .

كفاية رأس المال وفق بازل I :

ونظرا لأهمية رأس المال كأساس للنمو المستقبلي للمصارف، فإنه يتوجب على المصارف الاحتفاظ بحجم رأس مال يتناسب مع طبيعة نشاطات المصرف وحجم المخاطر المرتبطة بهذه النشاطات والتي تزيد من قدرة المصارف على مواجهة الخسائر وحالات عدم التأكد المرتبطة بعملياته.(اسلامبولي، 2010، ص:5)

عرفت بازل **I** معيار كفاية رأس المال للملاءة المصرفية بأنه النسبة الدنيا للأصول الخاصة تطبق على المصارف التي تعمل على المستوى الدولي، وهي نسبة تتعلق أساساً بخطر القرض، ليتم تعديلها سنة 1996 بإدراج خطر السوق. سمح اتفاق بازل **I** المعدل المتمم بقياس متانة واستقرار النظام المصرفي آنذاك وتعزيز مساواة شروط المنافسة بين البنوك الدولية. (كشكوك ، 2016 ، ص44). بالتالي تم حساب كفاية رأس المال وفق بازل I بالصيغة التالية :

نسبة كفاية رأس المال = (رأس المال الأساسي + رأس المال المساند) / مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر = 8%

من خلال هذه النسبة نلاحظ أن رأس المال قسم الى قسمين هما :

1- رأس المالي الأساسي والذي يتكون من :
   - حقوق مساهمين
   - الاحتياطات المعلنة و الاحتياطات العامة والقانونية
   - الأرباح غير الموزعة
2- رأس المال المساند والذي يتكون من :
   - الاحتياطات غير المعلنة واحتياطات إعادة تقييم الأصول
   - مخصصات الديون المشكوك فيها
   - الديون متوسطة الأجل من المساهمين والأوراق المالية . (شاهين، 2003، ص3)

كفاية رأس المال وفق بازل II:

يعود الانتقال من بازل I الى بازل II إلى مايلي : (زايدي ، 2017 ، ص154)

- تغير مفهوم رأس المال استجابة لابتكارات الأدوات المالية الحديثة بالإضافة إلى تغير مفهوم الأصول.
- قصور اتفاقية بازل I عند تطبيقها على المصارف الكبيرة وهذا راجع لتطور آليات إدارة المخاطرة فيها.
- زيادة التركز في القطاع المصرفي.
- تحديد القروض بمستوى واحد (مثل تحديد 100% ترجيحا للمخاطر في القروض التجارية في حين نجد أن القروض تختلف فيما بينها اختلافا واسعا، وهذا يؤدي إلى أن معامل رأس المال لايقدم معلومة دقيقة حول كفاية رأس المال المصرف في علاقته بالمخاطرة.
- عدم التفرقة بين القروض أيضا شجع المصارف على التلاعب بهذه المعايير لتجنب تغطية المخاطر في الحالات التي تغطيه أعلى من رأس المال (مثل قروض بطاقات الائتمان، قروض الرهن العقاري) التي لجأت المصارف إلى توريقها بكميات كبيرة.

قبل إصدار بازل II قامت لجنة بازل للرقابة على المصارف بدراسة أسباب الأزمات المالية كالمصرفية في كثير من الدول، واتضح أن أهم الأسباب التي أدت إلى الأزمات عدم إدارة المصارف للمخاطر المصرفية التي تتعرض لها وضعف الرقابة من قبل السلطات الرقابية المتمثلة بالمصارف المركزية مما إستدعى إعادة النظر في إتفاقية بازل I ، كاقتراح إطار جديد لكفاية رأس المال والذي يعتبر أكثر تعقيد من إتفاقية بازل I ، وذلك لاستمرار تعزيز أمان وسلامة النظام المالي والمصرفي حيث اهتم اتفاق بازل II بما يلي : (دبيك ، 2015 ، ص59)

- تطوير طرق قياس إدارة المخاطر المصرفية.
- ضرورة توفير رأس مال إضافي لتغطية مخاطر التشغيل.
- التوافق بين حجم رأس المال وحجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف .
- زيادة الحد الأدنى لأوزان المخاطر من100% إلى 150% .

- جاء اتفاق لجنة بازل II أكثر دقةً وتعقيداً من بازل I وذلك لتغطية التغيرات المهمة التي شهدتها هياكل وأنشطة الأسواق المالية العالمية من خلال وضع منهجية جديدة لإدارة المخاطر المصرفية وتضييق الفجوة بين مكونات رأس المال، ويمثل الاتفاق تطوراً نوعياً وكمياً لاتفاق بازل I وذلك لأنه أكثر دقة في قياس المخاطر وأفضل إدارة وأكثر شمولية لاستناده إلى ثلاثة محاور : (البشير، 2015 ، ص7)

المحور الاول	المحور الثاني	المحور الثالث
الحد الأدنى لرأس المال	دور البنوك المركزية	انضباط السوق (الإفصاح)

المحور الأول :الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال:

تناول بازل II كيفية حساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال اللازم لمواجهة كل من المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، فقد حددت اللجنة ثلاثة بدائل أو مناهج للتحديد الدقيق لمتطلبات رأس المال وهي: (منذر ، 2008 ، ص182)

- السماح لوكالات التقييم الخارجية بتقييم المخاطر الائتمانية.
- استخدام نظم التقييم الداخلية في البنوك.
- استخدام نماذج تقييم محافظ المخاطر الائتمانية .

وفي ما يلي تحليلاً لتلك المخاطر :

أ. **مخاطر الائتمان**

يقصد بمخاطر الائتمان احتمال عدم قدرة أو رغبة المقترض بالوفاء بإلتزاماته في الأوقات المحددة للتسديد مما يؤدي إلى خسائر اقتصادية للمصرف تمتد إلى تكاليف الفرصة الضائعة والمصاريف والتكاليف المتعلقة بمتابعة القروض المتعثرة . (دبيك ،2015 ، ص62)

أعطت لجنة بازل للمصارف حرية الاختيار بين طريقتين من أجل حساب متطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر الائتمانية، حيث تنص الطريقة الأولى على تقييم هذا النوع من المخاطر باستخدام الطريقة المعيارية وذلك بالتركيز على التقييم الخارجي للقروض، أما الطريقة الثانية فتتمثل في قيام المصارف باستعمال أنظمتها الداخلية وهو ما يعرف بطريقة التصنيف الداخلي وفيما يلي شرح لهاتين الطريقتين: (قارون ، 2013 ، ص 82)

1- **الطريقة المعيارية:**

تعتبر الطريقة المعيارية نسخة محسنة من نسبة رأس المال السابقة أي نسبة كوك، ففي هذه الطريقة يتم تحديد أوزان المخاطر كل فئة من الأصول، وهذا يرتكز أساساً على وجود تصنيف خارجي مقدم من طرف وكالة خارجية لتقييم القروض، حيث يقدم التصنيف مقياساً للجدارة الائتمانية للمدينين.

2- طريقة التصنيف الداخلي:

حسب هذه الطريقة فإنه يسمح للمصارف باستخدام نظام التصنيف الداخلي الخاص بها لتقييم مقدرة المقترض سواء شركات، حكومات أو مصارف لكن مع ضرورة الحصول على موافقة السلطات المحلية.

توجد أربعة مكونات للمخاطر مستقاة من نظام التصنيف الداخلي والتي لها أثر على أوزان المخاطر وهي : (قارون، 2013، ص 88)

1. احتمالية تخلف العميل عن الدفع
2. الخسائر المحتملة في ظل تخلف العميل عن الدفع
3. حجم الديون عند تخلف العميل عن الدفع
4. موعد استحقاق العملية

كما حددت لجنة بازل II طريقتين تندرجان تحت طريقة التصنيف الداخلي هما:

- طريقة التصنيف الداخلي الأساسي.
- طرقة التصنيف الداخلي المتقدم.

طريقة التصنيف الداخلي الأساسي:

حسب طريقة التصنيف الداخلي الأساسي، يسمح للمصرف باستخدام تقديره الخاص لاحتمالية التخلف عن الدفع خلال سنة واحدة، في حين تقوم السلطات الرقابية بتقديم كل المعلومات التي تسمح بحساب رأس المال النظامي المطلوب (الخسائر المحتملة في ظل تخلف العميل عن الدفع، حجم الديون عند تخلف العميل عن الدفع، موعد استحقاق العملية) .

طريقة التصنيف الداخلي المتقدم:

هذه الطريقة موجهة للمصارف التي لديها القدرة على الالتزام بالمعايير الإشرافية المتشددة، حيث تقوم المصارف وفقاً لهذه الطريقة بتقدير جميع مكونات المخاطر بواسطة أنظمتها الداخلية.

ب. مخاطر السوق :

بدأ الإهتمام بمخاطر السوق بعد أن ازداد توجه المصارف نحو عمليات التداول كالإستثمار في أدوات الأسواق المالية، بالتالي ارتفاع مستوى المخاطر التي تواجهها مما دفع لجنة بازل إلى إضافة معايير جديدة لمطالبة المصارف بالاحتفاظ برأس مال لمواجهة مخاطر السوق ، وقد قسمت لجنة بازل مخاطر السوق إلى ثلاثة أقسام رئيسية : (دبيك ،2015 ، ص 66)

- مخاطر تقلبات أسعار الصرف : وهي التي تنجم عن التعامل في العملات الأجنبية، وحدوث تذبذب في أسعار العملات.
- مخاطر أسعار الفائدة: وهي الخسائر الناتجة عن تحركات معاكسة في أسعار الفائدة في السوق، والتي يكون لها أثر على عوائد المصرف.
- مخاطر تقلبات الأسعار: و هي التغيرات المعاكسة في أسعار السوق التي تنشأ نتيجة التذبذبات في أسواق السندات والبضائع و التي تسبب خسائر مالية للمصرف.

ت. المخاطر التشغيلية:

تعرف لجنة بازل المخاطر التشغيلية بأنها : مخاطرة خسارة ناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات والأفراد والنظم سواء كانت داخلياً او من أحداث خارجية، وتعتبر المخاطر التشغيلية ومعالجتها أمراً في غاية الأهمية بالنسبة للمصارف، الأمر الذي يستوجب على المصارف العمل نحو معالجة تلك المخاطر والاهتمام بها، وتحليل العوامل المؤثرة بها خاصة بعد الاعتماد المتزايد على استخدام التقنية وعولمة الخدمات المصرفية، حيث تتعرض المصارف لمخاطر التشغيلية لا يقل أثرها على الأنواع الأخرى من المخاطر، لذلك يتوجب عليها التركيز على كفاءة وفعالية إدارة المخاطر التشغيلية عن طريق مواكبة التطورات في أساليب إدارة تلك المخاطر

وقد قدمت بازل ثلاث منهجيات لقياس مخاطر التشغيلية بهدف احتساب قيمة رأس المال اللازمة الإحتفاظ به وهي : (دبيك، 2015، ص67)

1. أسلوب المؤشر الأساسي.
2. الأسلوب القياسي .
3. أساليب القياس المتقدمة.

و يتم احتساب معدل كفاية رأس المال وفق بازل II بالعلاقة التالية :

نسبة كفاية رأس المال = رأس المال النظامي / الأصول المرجحة بالمخاطر(مخاطر الائتمان +مخاطر السوقية + المخاطر التشغيلية

كفاية رأس المال وفق بازل III

بعد حالة الذعر التي سادت في النظام المالي العالمي نتيجة الأزمة المالية التي حدثت عام 2008 وحالات إفلاس والانهيار التي طالت العديد من المصارف العالمية والمؤسسات المالية بسبب أزمة الائتمان آنذاك، دفع ذلك القائمين على لجنة بازل بتعديل الاتفاقية السابقة بازل II بسبب أوجه القصور التي ظهرت بها خلال الأزمة المالية .

عملت لجنة بازل على تقديم مجموعة من المقترحات والاصلاحات تضمنت معايير حديثة ظهرت ضمن ميثاق بازل III في عام 2012، تساهم في جعل المصارف أكثر قدرة على تحمل الصدمات وتحسين إدارة المخاطر بالإضافة إلى تعزيز الشفافية والافصاح وتقوية دور الأنظمة والسلطات الرقابية فيما يتعلق برأس المال والسيولة .

وقد تم تغيير نسبة كفاية رأس المال وزيادتها لتصبح 10.5%، وتم الإبقاء على أنواع المخاطر الثلاث (الائتمان والسوق والتشغيل) وطرق وأساليب حسابها. (الحديث ، 2016، ص 248)

تحسب نسبة كفاية رأس المال و فقاً لاتفاقية بازل III من خلال العلاقة الآتية:

كفاية رأس المال = رأس المال التنظيمي الذي يمثل الأموال الخاصة (الشريحة1+ الشريحة2)
الأصول المرجحة بالمخاطر

و يمكن القول: إنّه من خلال تطبيق اتفاقية بازل III ستساهم الاتفاقية في زيادة قدرة المصارف على تحمل الخسائر والصدمات وتعزيز القدرة في تكوين رأس مال يتمتع بالمتانة والصلابة المالية، وستكون المصارف قادرة على التعامل مع الأزمات المالية وهذا سيساعد في استقرار بيئة العمل المصرفي وزيادة درجة الأمان لدى المصارف.

يبين الجدول رقم (1) الفرق بين متطلبات كل من بازل II و بازل III من حيث النسب والمعايير المتعلقة بكفاية رأس المال:

الجدول رقم (1) متطلبات بازل II مقابل بازل III

النسب	BASEL II	BASEL III
متطلبات رأس المال		
الحد الأدنى من الأسهم العادية= الشريحة الاولى الممثلة بحقوق الملكية من الأسهم العادية/ إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر	2.0%	4.5%
نسبة الشريحة الاولى = الشريحة الاولى من رأس المال/ اجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر	4.0%	6.0%
إجمالي رأس المال = الشريحة الاولى + الشريحة الثانية / إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر	8.0%	8.0%
+ رأس المال الاضافي (لغايات التحوط)	لم يدرج	2.5%
+ رأس مال أضافي معاكس (لتغطية مخاطر التقلبات)	لم يدرج	من 0 إلى 2.5%

المصدر: (yuting,2012,p:3)

يبين الجدول رقم (2) الاختلافات بين بازل I وبازل II وبازل III

الجدول رقم (2) الاختلافات بين بازل I وبازل II وبازل III

	بازل 1	بازل 2	بازل3
تاريخ الإصدار	**تموز 1988**	**1999- 2007**	**2010- 2019**
نسبة كفاية رأس المال	%8	%8	%10.5
رأس المال	(رأس المال الاساسي+رأس المال المساند) و تم اضافة قروض مساندة لأجل سنتين في تعديلات 1996	لم تتغير	تم إضافة رأس مال التحوط من أجل مخاطر الدورات الاقتصادية
مخاطر الائتمان	تتراوح بين 0% الى 100%	تم تغييرها جذريا وفقا لمقترحات 2001	لم تتغير
مخاطر السوق	ظهر في تعديلات 1996	لم تتغير	لم تتغير
مخاطر التشغيل	لم يدرج	تم إصداره في مقترحات 2001 و ذلك لمواجهة مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن إخفاق العمليات الداخلية التي تنجم عن أحداث خارجية	لم تتغير
مخاطر السيولة	لم يدرج	لم يدرج	أضافت بازل 3 مخاطر السيولة ووضعت بذلك نسبتين

			نسبة للأجل القصير ونسبة للأجل المتوسط أو الطويل .
الرفع المالي	لم يدرج	لم يدرج	تم إدخال هذه النسبة لتحسين مرونة النظام المالي
عمليات المراجعة و الرقابة	لم يدرج	تم إصداره في مقترحات 2001 و الذي يرتكز على دعم نظام الرقابة الداخلية و تفعيل دور السلطات الرقابية .	لم تتغير
اضباط السوق	لم يدرج	تم إصداره في مقترحات 2001 و الذي يرتكز على تعزيز درجة الشفافية و عمليات الإفصاح	لم تتغير

المصدر: (شاهين، 2003) ،(شيخ السوق، 2017).

رابعاً: المؤشرات المستخدمة لحساب كفاية رأس المال

1- نسبة رأس المال إلى الودائع:

يقوم هذا المعيار على أساس التحكم في المخاطر الناتجة عن زيادة مجموع الودائع عن نسبة معينة في رأس المال وقد اعتمدت المصارف مانسبته (10%) بمعنى أن تكون مجموع الودائع تعادل عشرة أضعاف رأس المال فكلما ازدادت الودائع عن هذا الحد المقرر ازدادت مخاطر المصرف بالنسبة للمودعين لديه، وتحسب هذه النسبة من خلال العلاقة التالية:(أحمد، 2013، ص 11)

نسبة رأس المال الممتلك إلى الودائع = (رأس المال / الودائع) *100

2- نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول :

تكمن أهمية هذا المعيار إذ أنه يربط رأس المال إلى إجمالي الأصول لمواجهة الخسائر غير المتوقعة، ويؤخذ على هذا المعيار إنه لم يميز بين أنواع الأصول، سيما وإن هناك أصول ذات مخاطرة عالية وأصول لاتتضمن أية مخاطرة.

يتم قياس هذه النسبة بقسمة رأس مال المصرف على إجمالي أصوله، والتي تشمل كافة أوجه الاستثمار والتوظيفات المختلفة للأموال، وبما أن هذه الأصول تتضمن عادة بعض الأصول المخفوفة بالمخاطر فهذا يجعل منها مقياسا أفضل للوقوف على أية طوارئ غير متوقعة، وتحسب هذه النسبة من خلال العلاقة التالية : (جودة، 2003، ص 274)

نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات = (رأس المال / إجمالي الموجودات) *100

3- نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة:

يقيس هذا المؤشر مدى أمكانية رأس المال في تغطية الأصول التي تكون مخاطرها مرتفعة والتي تشمل: الأوراق التجارية المخصومة والقروض والسلفيات، ويستثنى من هذه النسبة الأصول عديمة الخطورة والتي تشمل : النقدية، أذونات خزينة ،السندات. (أحمد، 2013 ، ص 12).

4- نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة مع تحديد درجة المخاطرة:

ويتم ذلك بتحديد درجة المخاطرة المرتبطة بكل أصل من الأصول ذات المخاطرة، ويحدد لكل من هذه الأصول نسبة معينة في رأس المال، ومن ثم تجميع مقادير رأس المال ومقارنتها برأس المال الفعلي وذلك لمقابلة المخاطرة. (سويلم، 1998، ص 369)

5- نسبة كفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل II :

تم تحديد نسبة كفاية رأس المال 8%، ويتم احتساب معدل كفاية رأس المال وفق بازل II بالعلاقة التالية :(دبيك، 2015، ص67)

نسبة كفاية رأس المال = رأس المال النظامي / الأصول المرجحة بالمخاطر(مخاطر الائتمان +مخاطر السوقية + المخاطر التشغيلية)

الفصل الثاني الدراسة التطبيقية

يتناول هذا الفصل وصفاً لعينة الدراسة ومتغيراتها، كما يتناول توصيف المتغيرات واختبار الفرضيات ومن ثم تحليل النتائج، وبالتالي يتكون الفصل الثاني من مبحثين :

- المبحث الأول: عينة البحث ومتغيراته.
- المبحث الثاني: توصيف متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات.

المبحث الأول

عينة البحث ومتغيراته

أولاً: لمحة عن عينة البحث :

تتكون عينة الدراسة من 4 مصارف تم تقسيمها الى عينتين فرعيتين تتضمن كل منهما مصرفين تم اختيارهم كما يلي: العينة الاولى تتضمن المصارف التي حققت متوسط كفاية رأس المال عالية خلال فترة الدراسة وهما (مصرف الشرق – مصرف عودة سورية)، إما العينة الثانية تتضمن المصارف التي حققت متوسط كفاية رأس مال منخفضة خلال فترة الدراسة وهما (مصرف سورية والخليج – مصرف سورية والمهجر)، ولقد تم استبعاد بنك قطر على الرغم من تحقيقه لنسبة كفاية رأس مال عالية للحصول على نتائج أكثر دقة، كما هو موضح في الجدول الآتي حيث يبين الجدول التالي المصارف عينة الدراسة تاريخ تأسيسها ورأس مالها وكفاية رأس مالها :

الجدول (3) :المصارف التقليدية السورية الخاصة عينة الدراسة تاريخ تأسيسها، ورأسمالها، كفاية رأسمالها

اسم مصرف	تاريخ مباشرة العمل	رأس مال في تاريخ التأسيس	رأس المال في نهاية عام 2018	كفاية رأس المال في تاريخ التأسيس	كفاية رأس المال في عام 2018	متوسط كفاية رأس المال خلال فترة الدراسة
مصرف الشرق	2008	2,500,000,000	2,750,000,000	439.1%	36.32%	42.07%
مصرف عودة سورية	2005	2,5,000,000,000	5,724,500,000	9.6%	43.49%	40.94%
مصرف سورية والخليج	2007	1,500,000,000	3,850,140,500	108%	2.43%	11.55%
مصرف سورية والمهجر	2003	1,500,000,000	6,000,000,000	11.6%	21.12%	15.37%

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية الموجودة على الموقع الالكتروني لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

من الجدول السابق نلاحظ مايلي :

1- تأسس مصرف الشرق في العام 2008 برأسمال مدفوع بالكامل بلغ /2,500,000,000/ ل.س، موزع على / 2.500.000 / سهماً بقيمة اسمية ألف ليرة سورية للسهم الواحد. وفي 15 / 7/ 2018 تم الحصول على موافقة وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك على زيادة رأسمال المصرف وتعديل المادة 6 من النظام الأساسي لتحديد رأس مال المصرف الشرق بمبلغ / 2.750.000.000/ ل.س موزع على 27.500.000 سهماً اسمياً قيمة كل سهم 100 ل.س .

بلغت نسبة كفاية رأس مال المصرف في عام التأسيس 439.1% وفي عام 2018 حافظ مصرف الشرق على نسبة كفاية رأس مال بلغت 36.32% مقارنةً 53.35% للعام السابق.

2- تأسس مصرف عودة سورية فقد تأسسس في عام 2005 برأسمال قدره /2,5,000,000,000/ ل.س موزع إلى 2.5 مليون سهم بقيمة أسمية ألف ليرة سورية للسهم الواحد، وقد تم زيادة رأسمال المصرف بشكل تدريجي عن طريق ضم جزء من الأرباح المحققة في الأعوام السابقة لتصبح قيمة رأسماله المصرح به والمدفوع في عام 2018 /5,724,500,000/ ل.س .

بلغت نسبة كفاية رأس المال لمصرف عودة سورية في سنة التأسيس 9.6% لترتفع لسنة 2018 حيث بلغت 43.49%

وأن مصرف الشرق ومصرف عودة سورية، حققا معدل كفاية رأس مال 41.51% وسطياً وهو المعدل الأعلى مقارنة بباقي المصارف عينة الدراسة لذلك تم اختيارهم كعينة أولى للدراسة .

3- تأسس مصرف سورية والخليج في عام 2007 برأسمال قدره / 1,500,000,000 / ل.س موزع على 3,000,000 سهم بقيمة إسمية 500 ليرة سورية للسهم الواحد، وفقاً لمتطلبات القانون رقم 3 للعام 2010 وتعديلاته، تم الاكتتاب ب 8,501,405 سهم حتى تاريخ 31 كانون الأول 2018 ولا زالت الأسهم المتبقية قيد الاكتتاب وبذلك أصبح رأس المال المدفوع كما في 31 كانون الأول 2018 / 3,850,140,500 / ل. س

وبلغت نسبة كفاية رأس المال عند تاريخ التأسيس 108% وفي عام 2018 أصبحت 2.43% ونلاحظ أن نسبة كفاية رأس المال أقل من 8% وهذا بسبب الخسائر المتراكمة التي تحملها المصرف.

4- تأسس مصرف سورية والمهجر في عام 2003 حيث تم الاكتتاب على كافة الأسهم المعروضة ليبدأ المصرف أعماله برأسمال قدره / 1,500,000,000 / ليرة سورية موزعاً على 3 ملايين سهم بقيمة اسمية مقدارها 500 ل.س وتمت زيادة رأس المال تباعاً وعلى عدة مراحل، حيث قام المصرف في عام 2018 بزيادة رأس ماله ليصبح

/ 6,000,000,000/ ل.س وذلك عن طريق ضم الأرباح المتراكمة والمحققة حتى نهاية عام 2017 وقسم من الاحتياطي الخاص وتوزيعها على المساهمين على شكل أسهم مجانية وذلك بنسبة 50% من رأس المال أي بمقدار مليار ل.س.

وبلغت نسبة كفاية رأس المال لمصرف سورية والمهجر عند تاريخ التأسيس 11.6% وفي عام 2018 أصبحت نسبة كفاية رأس المال 21.12%.

وأن مصرف سورية الخليج ومصرف سورية والمهجر حققا معدل كفاية رأس المال 13.46% وسطياً وهو المعدل الأقل مقارنة بباقي المصارف عينة الدراسة لذلك تم اختيارهم كعينة ثانية للدراسة .

ثانياً: متغيرات الدراسة :

تم اعتماد متغيرات الدراسة بناء على الدراسات السابقة، وتشمل 4 متغيرات مستقلة وهي:(معدل العائد على الأصول، نسبة السيولة، نسبة الودائع، نسبة القروض)، ومتغير تابع متمثل ب كفاية رأس المال.

المتغيرات المستقلة:

العائد على الأصول:

تسعى المصارف بشكل عام، إلى زيادة رأسمالها من خلال الأرباح التي تحققها وقد تبين بأن المصارف التي تحقق أرباح كبيرة تتجه لزيادة حجم رأسمالها بالنسبة لمجموع أصولها وكذلك تسعى المصارف لزيادة أرباحها من خلال امتلاك أصول ذات مخاطر مرتفعة، مما يتطلب منها زيادة نسبة كفاية رأس المال لتغطية تلك المخاطر، وقد تم اعتماد مؤشر العائد على الأصول (ROA) كمقياس للربحية وهي نسبة تشير إلى مقدار الأرباح المتولدة من استثمار أصول المصرف ويحسب من خلال العلاقة التالية: (سليمان ، 2016 ، ص13)

العائد على الأصول = (صافي الربح/ إجمالي الأصول)*100

في هذه الدراسة تم استبعاد أرباح القطع البنيوي غير المحقق للحصول على نتائج أكثر دقة

نسبة السيولة (LIQ) :

تعني السيولة قابلية الأصل للتحويل إلى نقدية لمواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حالياً أو في فترة قصيرة من الزمن، فقد عرفت لجنة بازل السيولة بأنها القدرة على تمويل الزيادة في الأصول والوفاء بالالتزامات عند مواعيد استحقاقها دون تكبد خسائر غير مقبولة.

إن زيادة حجم النقدية وشبه النقدية لدى المصرف يؤدي إلى الزيادة في سيولته، وبالتالي إلى انخفاض مخاطر السيولة التي يتعرض لها، لذلك قد يكون لانخفاض مخاطر السيولة أثر سلبي على نسبة كفاية رأس المال، وتقاس السيولة من خلال العلاقة التالية : (mekonnen, 2015, p:7)

نسبة السيولة= (الأصول السائلة / إجمالي الأصول)

نسبة الودائع (DEP) :

يتم قياس نسبة الودائع بمقدار إجمالي الودائع التي تحتفظ بها المصارف إلى إجمالي الأصول. وتعتبر الودائع من قبل جميع المصارف المصدر الأساسي للأموال مقارنة بأدوات الاقتراض وأدوات التمويل المماثلة، وتقاس الودائع من خلال العلاقة التالية : (mekonnen, 2015, p:6)

نسبة الودائع = (إجمالي الودائع / إجمالي الأصول)

القروض (LOA) :

وهي نسبة صافي التسهيلات الإئتمانية إلى إجمالي الأصول وتقاس من خلال العلاقة التالية: (mekonnen, 2015, p:6)

نسبة القروض= (صافي التسهيلات إئتمانية / إجمالي الأصول)

المتغير التابع :

نسبة كفاية رأس المال (CAR):

تم الحصول عليه من التقارير المالية الموجودة على الموقع الالكتروني لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

المبحث الثاني:

توصيف متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات

أولاً: توصيف متغيرات الدراسة :

سيتم في البداية عرض لتوصيف متغيرات الدراسة للمصارف العينة الأولى التي حققت نسبة كفاية رأس مال عالية ومن ثم عرض لتوصيف متغيرات الدراسة للمصارف العينة الثانية التي حققت نسبة كفاية رأس مال منخفضة

1- توصيف متغيرات الدراسة لمصارف العينة الأولى :

يبين الجدول رقم (4) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات العينة الأولى خلال فترة الدراسة

الجدول رقم (4) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات العينة الأولى خلال فترة الدراسة

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	Skewness	Kurtosis
ROA	62	-.0603	0.0317	-0.0005	0.0189	-1.668	3.193
LIQ	62	0.2515	3.38	0.5532	0.3914	6.343	45.941
DEP	62	0.5540	0.8955	0.7440	0.0649	-1.232	1.935
LOA	62	.0779	0.4221	0.2596	0.1017	-.289	-.963
CAR	62	20.33%	65.32%	37.05%	11.12%	.828	-.160-
Valid N (listwise)	62						

المصدر: إعداد الباحثة باستحدام SPSS

نلاحظ من الجدول السابق :

- بلغ متوسط الحسابي لمعدل العائد على الأصول (0.0005-) عند انحراف معياري (0.018) وهو أكبر من المتوسط وهذا يدل على وجود تشتت في منحني معدل العائد على الأصول، كما بلغ أكبر قيمة للمعدل (0.0317) وهي لمصرف الشرق في عام 2017 وبلغت أصغر قيمة لمعدل العائد على الأصول (0.0603-) وهي لمصرف عودة في عام 2013، في حين بلغ معامل التواء (1.668 -) وهذا يدل على أن منحني معدل العائد

على الأصول ملتوي نحو اليسار، بينما بلغ معامل التفرطح (3.193) وهذا دليل على أن منحني متغير العائد على الأصول مدبب قليلا أو قريب من التوزيع الطبيعي.

- بلغ متوسط الحسابي لنسبة السيولة (0.553) عند انحراف معياري (0.391) وهذا يدل على وجود تشتت في منحني نسبة السيولة، كما بلغ أكبر قيمة له (3.38) وهي لمصرف الشرق في سنة 2013 أما أصغر قيمة فهي لمصرف الشرق حيث بلغت (0.25) في عام 2017 ، في حين بلغ معامل التواء (6.343) وهذا يدل على أن منحني نسبة السيولة ملتوي نحو اليمين، بينما بلغ معامل التفرطح (45.941) وهذا يدل على أن منحني نسبة السيولة مدبب.
- بلغ متوسط الحسابي لنسبة الودائع (0.744) عند انحراف معياري (0.064)، كما بلغ أكبر قيمة له (0.90) وهي لمصرف عودة في عام 2013، وأصغر قيمة كانت لمصرف الشرق حيث بلغت في عام 2016 (0.55)، في حين بلغ معامل التواء (1.232-) وهذا يدل على أن منحني نسبة الودائع ملتوي نحو اليسار، بينما بلغ معامل التفرطح (1.935) وهذا دليل على أن منحني نسبة الودائع متفرطح.
- بلغ متوسط الحسابي لنسبة القروض(0.25) عند انحراف معياري (0.10)، كما بلغ أكبر قيمة له (0.42) وهي لمصرف عودة في عام 2012، وأصغر قيمة هي لمصرف عودة حيث حقق في عام 2018 (0.08)، في حين بلغ معامل التواء (0.289 –) وهذا يدل على أن منحني نسبة القروض ملتوي نحو اليسار، بينما بلغ معامل التفرطح (0.963 –) وهذا يدل على أن منحني نسبة القروض متفرطح .
- بلغ متوسط الحسابي لنسبة كفاية رأس المال (37.05%) عند انحراف معياري (11.12%) وهذا يدل على أن هذه المصارف تحتفظ بالمتوسط بنسبة كفاية رأس مال تفوق بكثير النسبة القانونية المتوجب عليها الاحتفاظ بها، كما بلغ أكبر قيمة له (65.32%) وهي لمصرف عودة في عام 2016 وأصغر قيمة كانت لمصرف الشرق حيث بلغ في عام 2015 (20.33%) ، في حين بلغ معامل التواء (0.828) وهذا يدل على أن منحني معدل كفاية رأس المال ملتوي نحو اليمين، بينما بلغ معامل التفرطح (0.160 –) وهذا يدل على أن منحني متغير نسبة كفاية رأس المال متفرطح.

2- توصيف متغيرات الدراسة لمصارف العينة الثانية :

يبين الجدول رقم (5) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات العينة الثانية خلال فترة الدراسة

الجدول رقم (5) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات العينة الثانية خلال فترة الدراسة

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	Skewness	Kurtosis
ROA	62	-0.060	0.038	-0.0097	0.0197	-0.868	0.764
LIQ	62	0.3118	0.8171	0.6512	0.1408	-0.976	-0.120
DEP	62	0.6022	0.9516	0.8597	0.0555	-1.933	6.717
LOA	62	0.0181	0.5498	0.1730	0.1373	0.964	0.243
CAR	62	2.43%	28.91%	13.1350%	5.72197%	0.547	0.183
Valid N (listwise)	62						

المصدر: إعداد الباحثة باستحدام SPSS

نلاحظ من الجدول السابق :

- بلغ متوسط الحسابي لمعدل العائد على الأصول (0.009-) عند انحراف معياري (0.019) وهي أكبر من المتوسط وتدل على وجود تشتت في منحني معدل العائد على الأصول، كما بلغت أكبر قيمة (0.037) وهي لمصرف سورية والخليج في عام 2015 كما بلغت أصغر قيمة (0.06-) وهي لمصرف سورية والخليج في عام 2013، في حين بلغ معامل التواء (0.868 -) وهذا يدل على أن منحني معدل العائد على الأصول ملتوي نحو اليسار، بينما بلغ معامل التفرطح (0.764) وهذا يدل على أن منحني متغير العائد على الأصول متفرطح .
- بلغ متوسط الحسابي لنسبة السيولة (0.65) عند انحراف معياري (0.14)، كما بلغ أكبر قيمة له (0.82) وهي لمصرف سورية والخليج في عام 2018، وأصغر قيمة كانت لمصرف سورية والخليج حيث بلغت في عام 2012 (0.31)، في حين بلغ معامل التواء (0.976 -) وهذا يدل على أن نسبة السيولة ملتوي نحو اليسار، بينما بلغ معامل التفرطح (0.120-) وهذا يدل على أن منحني نسبة السيولة متفرطح .

- بلغ متوسط الحسابي لنسبة الودائع (0.859) عند انحراف معياري (0.055)، كما بلغ أكبر قيمة لنسبة الودائع (0.95) وهي لمصرف سورية والخليج في عام 2019 أما أصغر قيمة فهي لمصرف سورية والمهجر حيث بلغت في عام 2018 (0.60)، في حين بلغ معامل التواء (1.933−) وهذا يدل على أن منحني نسبة الودائع ملتوي نحو اليسار، بينما بلغ معامل التفرطح (6.717) وهذا يدل على أن منحني نسبة الودائع مدبب.
- بلغ متوسط الحسابي لنسبة القروض (0.17) عند انحراف معياري (0.13) وهو يدل على وجود تشتت في منحني نسبة القروض، كما بلغ أكبر قيمة له (0.54) وهي لمصرف سورية والخليج في عام 2012، وأصغر قيمة لها (0.018) وهي لمصرف سورية والمهجر في عام 2017، في حين بلغ معامل التواء (0.964) وهذا يدل على أن منحني نسبة القروض ملتوي نحو اليمين، بينما بلغ معامل التفرطح (0.243) وهذا يدل على أن منحني نسبة القروض متفرطح.
- بلغ متوسط الحسابي لنسبة كفاية رأس المال (13.13%) عند انحراف معياري (5.72%)،كما بلغ أكبر قيمة للنسبة (28.91%) وهي لمصرف سورية والخليج في عام 2019 وأصغر قيمة لها (2.43%) وهي لمصرف سورية والخليج في عام 2018، في حين بلغ معامل التواء (0.547) وهذا يدل على أن منحني نسبة كفاية رأس المال ملتوي نحو اليمين، بينما بلغ معامل التفرطح (0.183) وهذا يدل على أن منحني متغير نسبة كفاية رأس المال متفرطح.

ثانياً: تطور متغيرات الدراسة:

1. تطور كفاية رأس المال المصارف التقليدية السورية الخاصة التي حققت نسبة كفاية رأس مال عالية:

- يبين الشكل رقم (1) تطور كفاية رأس المال لبنك الشرق

الشكل رقم (1) تطور كفاية رأس المال لبنك الشرق

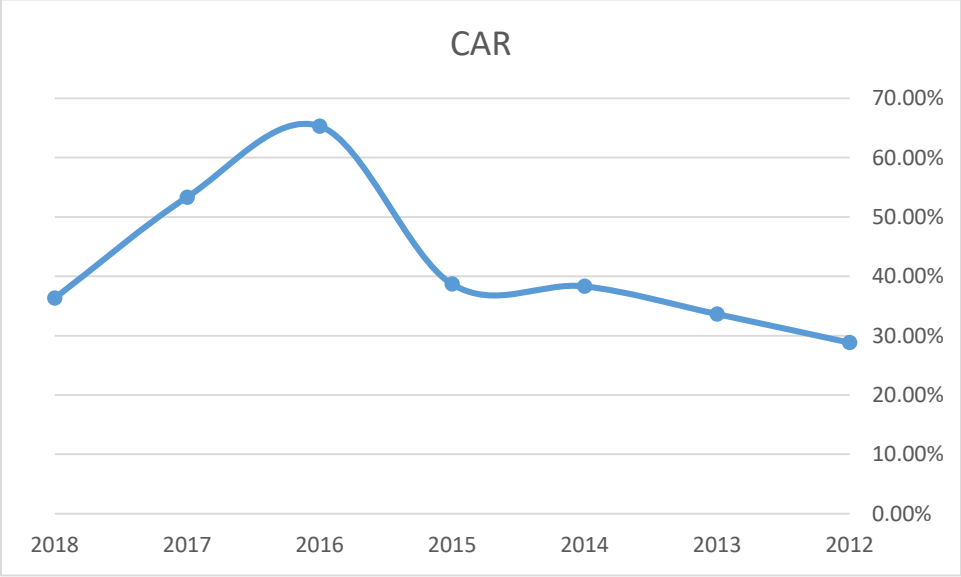

SHRQ

من الشكل السابق نلاحظ مايلي :

- ارتفعت نسبة كفاية رأس المال لبنك الشرق من عام 2012 لغاية عام 2014 لتعود بالانخفاض في عام 2015 وعند العودة الى البيانات تبين أن هذا الانخفاض بسبب انخفاض رأس المال التنظيمي وارتفاع الأصول المرجحة بالمخاطر.
- عادة نسبة كفاية رأس المال بالارتفاع بشكل كبير في عام 2016 وهو بسبب ارتفاع رأس المال التنظيمي في هذا العام وانخفاض مخاطر السوق بشكل ملحوظ مقارنة مع باقي السنوات
- ومن ثم عادة نسبة كفاية رأس المال بالانخفاض من عام 2017 لغاية عام 2018 وهذا الانخفاض بسبب انخفاض رأس المال التنظيمي قليلاً وارتفاع المخاطر التشغيلية وبسبب

الزيادة الملحوظة في مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر وبنسبة بلغت % 44 بالمقارنة بين العامين وقد نتجت بشكل مباشر عن الزيادة في صافي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للزبائن، بالمقابل ازداد صافي الأموال الخاصة (رأس المال الأساسي+ المساعد) بنسبة بلغت فقط 3%

- يبين الشكل رقم (2) تطور كفاية رأس المال لبنك عودة سورية

الشكل رقم (2) تطور كفاية رأس المال لبنك عودة سورية

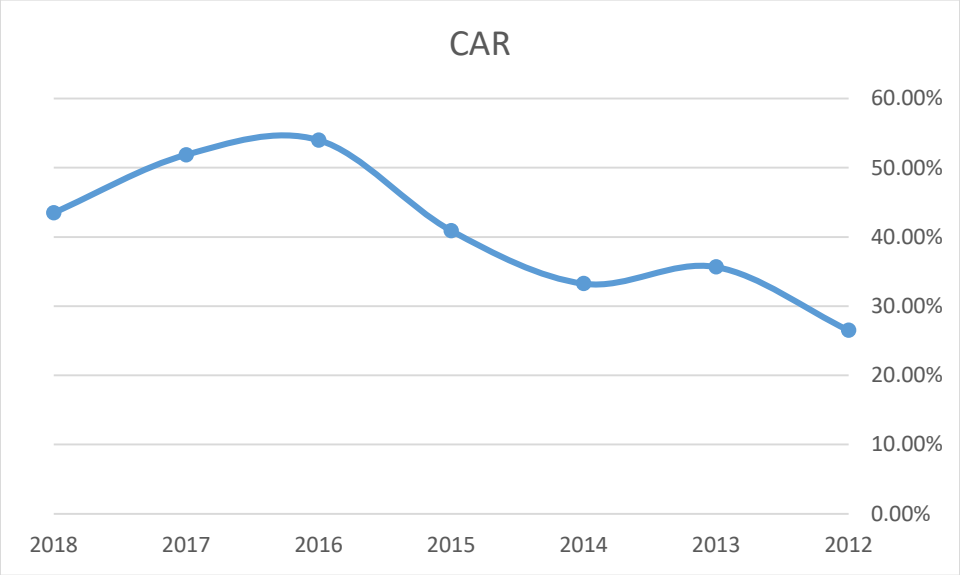

BASY

من الشكل السابق نلاحظ مايلي :

- ارتفعت نسبة كفاية رأس المال لمصرف عودة سورية في عام 2013 لتعود بالانخفاض في عام 2014 وذلك بسبب انخفاض الأصول المرجحة بالمخاطر
- تطورت نسبة كفاية رأس المال تدريجياً حيث ازدادت في الفترة الممتدة من عام 2015 ولغاية 2016 نتيجة زيادة رأس المال التنظيمي بنسبة أكبر من الأوصول المرجحة بالمخاطر

- ومن ثم عادت نسبة كفاية رأس المال بالانخفاض لتنخفض في عام 2018 وهذا بسبب انخفاض رأس المال التنظيمي وارتفاع الأصول المرجحة بالمخاطر وارتفاع مخاطر السوق.

2. تطور كفاية رأس المال المصارف التقليدية السورية الخاصة التي حققت نسبة كفاية رأس مال منخفضة:

يبين الشكل رقم (3) تطور كفاية رأس المال لبنك سورية والمهجر

الشكل رقم (3) تطور كفاية رأس المال لبنك سورية والمهجر

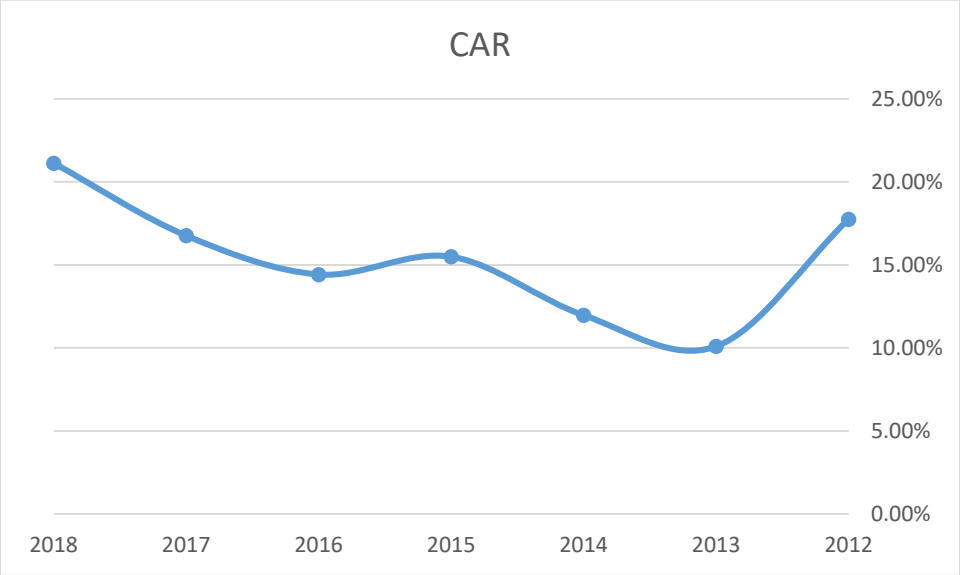

BSO

من الشكل السابق نلاحظ مايلي :

- نلاحظ أن نسبة كفاية رأس مال لبنك سورية والمهجر انخفضت في عام 2013 وذلك بسبب انخفاض رأس المال التنظيمي، ومن ثم ارتفع رأس المال التنظيمي في عام 2015 لتعود نسبة كفاية رأس المال بالارتفاع في هذا العام

- انخفضت نسبة كفاية رأس المال لمصرف سورية والمهجر في عام 2016 قليلاً وذلك بسبب ارتفاع مخاطر السوق.
- عادت نسبة كفاية رأس المال بالارتفاع تدريجيا في عام 2017 لترتفع بشكل ملاحظ في عام 2018 مقارنة بباقي السنوات وهذا الارتفاع في عام 2018 يعود لارتفاع رأس المال التنظيمي وانخفاض الأصول المرجحة بالمخاطر .

يبين الشكل رقم (4) تطور كفاية رأس المال لبنك سورية والخليج

الشكل رقم (4) تطور كفاية رأس المال لبنك سورية والخليج

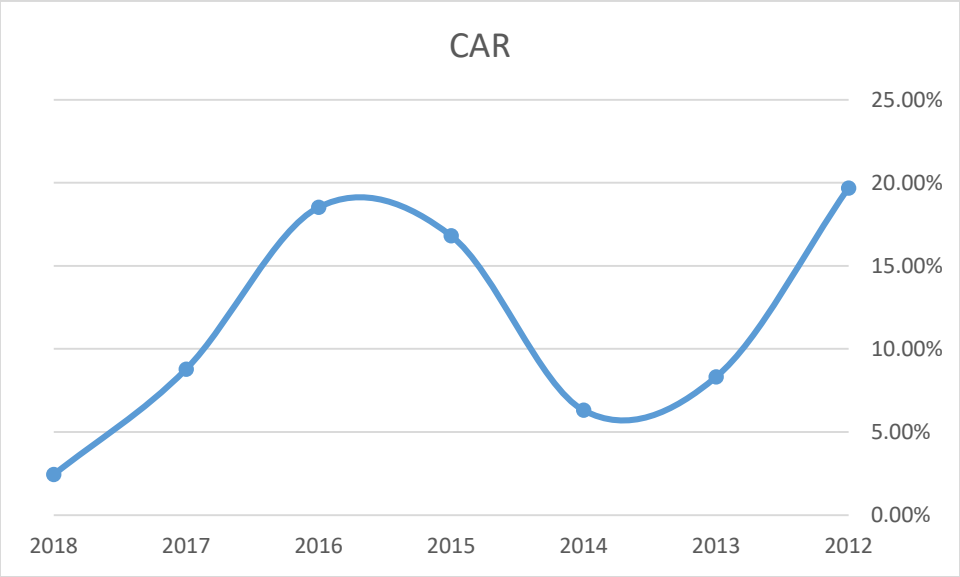

SGB

من الشكل السابق نلاحظ مايلي :

- يعد بنك سورية والخليج أحد المصارف التي عملت على زيادة رأس مالها خلال السنوات السابقة والذي لايزال دون الحد الأدنى الذي حدده مصرف سورية المركزي لرأس مال المصارف

الخاصة وهو عشر مليارات ليرة سورية. ولهذا نلاحظ انخفاض رأس المال التنظيمي لبنك سورية والخليج بالمقارنة مع الأصول المرجحة بالمخاطر.

- انخفضت نسبة كفاية رأس المال خلال بعض سنوات الدراسة وذلك قبل استبعاد الأرباح غير المحققة، نتيجة انخفاض رأس المال التنظيمي بنسبة أكبر من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر
- انخفاض كبير أيضاً في نسبة كفاية رأس المال بعد استعباد الأرباح غير المحققة نتيجة تراكم الخسائر التي أسهمت بانخفاض رأس المال التنظيمي بنسبة كبيرة.
- انخفضت نسبة كفاية رأس المال لمصرف سورية والخليج من عام 2013 الى عام 2014 بشكل واضح وعند العودة إلى البيانات المالية للمصرف تبين أن سبب هذا الانخفاض يعود إلى انخفاض رأس المال التنظيمي وارتفاع الأصول المرجحة بالمخاطر.
- عادت نسبة كفاية رأس المال بالارتفاع تدريجياً في عام 2015 لترتفع بشكل واضح في عام 2016 مقارنة بباقي السنوات وهذا الارتفاع في عام 2016 يعود لارتفاع رأس المال التنظيمي وانخفاض مخاطر السوق
- ومن ثم عادت نسبة كفاية رأس المال بالانخفاض لتنخفض في عام 2018 نتيجة انخفاض رأس المال التنظيمي بنسبة أكبر من الأصول المرجحة المخاطر

ثالثاً: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج:

1- اختبار الفرضية الأساسية الأولى :

تنص هذه الفرضية على أنه يوجد أثر معنوي ل (العائد على الأصول، نسبة السيولة، نسبة الودائع، نسبة القروض) مجتمعة في كفاية رأس المال المصارف التقليدية السورية الخاصة التي حققت نسبة كفاية رأس مال عالية:

- يبين الجدول رقم (6) نتائج اختبار الفرضية الأولى للمصارف التي حققت نسبة كفاية رأس مال عالية

الجدول رقم (6) نتائج اختبار الفرضية الأولى

Model	R	R Square	Adjusted R Square	F	Sig.
1	.654[a]	.428	.388	10.674	.000[b]

- من الجدول اعلاه نجد أن مستوى الدلالة أقل من 1% أي نقبل الفرضية التي تنص على وجود أثر ل (العائد على الأصول، نسبة السيولة، نسبة الودائع، نسبة القروض) في كفاية رأس المال المصارف التقليدية السورية الخاصة التي حققت نسبة كفاية رأس مال عالية.
- وأنه يمكن للمتغيرات مجتمعة أن تفسر 42.8% من التغير في نسبة كفاية رأس مال.

يبين الجدول رقم (7) نتائج اختبار الفرضية الأولى للمصارف التي حققت نسبة كفاية رأس مال عالية:

الجدول رقم (7) معاملات الانحدار الخطي المتعدد

Model		Unstandardized Coefficients	Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Beta		
1	(Constant)	100.976		7.137	.000
	ROA	-41.637	-.071	-.631	.531
	LIQ	-.115	-.004	-.040	.969
	DEP	-70.222	-.410	-3.524	.001
	LOA	-44.789	-.410	-3.618	.001

من الجدول اعلاه نجد أن :

- لا يوجد أثر معنوي لكل من معدل العائد على الأصول ونسبة السيولة في نسبة كفاية رأس المال عند مستوى دلالة 10%
- يوجد أثر سلبي لكل من نسبة الودائع ونسبة القروض في كفاية رأس المال عند مستوى دلالة 1%

وبالتالي يمكن كتابة النموذج الأتي من الجدول أعلاه :

$$CAR = 100.97 - 70.22\ DEP - 44.79\ LOA + E_t$$

2- اختبار الفرضية الأساسية الثانية:

تنص هذه الفرضية على أنه يوجد أثر معنوي ل (العائد على الأصول، نسبة السيولة، نسبة الودائع، نسبة القروض) مجتمعة في كفاية رأس المال المصارف التقليدية السورية الخاصة التي حققت نسبة كفاية رأس مال منخفضة:

- يبين الجدول رقم (8) نتائج اختبار الفرضية الثانية للمصارف التي حققت نسبة كفاية رأس مال منخفضة:

الجدول رقم (8) نتائج اختبار الفرضية الثانية

Model	R	R Square	Adjusted R Square	F	Sig.
1	.627[a]	.393	.350	9.215	.000[b]

- من الجدول أعلاه نجد أن مستوى الدلالة أقل من 1% أي نقبل الفرضية التي تنص على وجود أثر معنوي ل (العائد على الأصول، نسبة السيولة، نسبة الودائع، نسبة القروض) مجتمعة في كفاية رأس المال المصارف التقليدية السورية الخاصة التي حققت نسبة كفاية رأس مال منخفضة.
- وأنه يمكن للمتغيرات مجتمعة أن تفسر 39.3% من التغير في نسبة كفاية رأس المال.

- يبين الجدول رقم (9) معاملات الانحدار الخطي المتعدد

الجدول رقم (9) معاملات الانحدار الخطي المتعدد

Model		Unstandardized Coefficients	Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Beta		
1	(Constant)	76.984		7.058	.000
	ROA	-26.27	-.090	-.743	.461
	LIQ	-18.36	-.452	-2.107	.040
	DEP	-56.28	-.546	-4.832	.000
	LOA	-21.70	-.521	-2.336	.023

من الجدول أعلاه نجد:

- عدم وجود أثر لمعدل العائد على الأصول في نسبة كفاية رأس المال عند مستوى دلالة 10%
- وجود أثر سلبي لنسبة السيولة و نسبة القروض في نسبة كفاية رأس المال عند مستوى دلالة 5%
- وجود أثر سلبي لنسبة الودائع في نسبة كفاية رأس المال عند مستوى دلالة 1%

وبالتالي يمكن كتابة النموذج الأتي من الجدول أعلاه :

$$CAR= 76.984 - 18.36\ LIQ - 56.28\ DEP - 21.70\ LOA + E_t$$

- يبين الجدول رقم (10) المقارنة بين نتائج تطبيق الدراسة على المصارف العينة الاولى ومصارف العينة الثانية:

الجدول رقم (10) المقارنة بين نتائج تطبيق الدراسة

المصارف التي حققت نسبة كفاية رأس مال عالية			المصارف التي حققت نسبة كفاية رأس مال منخفضة		
المتغير	sig	B	المتغير	sig	B
ROA	.531	−41.63	ROA	.461	−26.27
LIQ	.969	−.115	LIQ	.040	−18.36
DEP	.001	−70.22	DEP	.000	−56.28
LOA	.001	−44.78	LOA	.023	−21.70

- من الجدول أعلاه نجد أنه اتفقت نتائج التطبيق على العينتين بوجود أثر سلبي لكل من نسبة الودائع ونسبة القروض في كفاية رأس المال المصارف التقليدية السورية الخاصة وعدم وجود أثر لمعدل العائد على الأصول في كفاية رأس المال المصارف التقليدية السورية الخاصة.

النتائج والتوصيات :

النتائج:

1- بلغ متوسط نسبة كفاية رأس المال للمصارف العينة الأولى (37.05%) أما مصارف العينة الثانية فقد بلغ متوسط نسبة كفاية رأس المال (13.13%) ، ويعود سبب التفاوت بين متوسط نسبة كفاية رأس المال في العينتين بسبب انخفاض نسبة كفاية رأس المال في بنك سورية والخليج حيث بدأت هذه النسبة بالانخفاض من عام 2011 نتيجة تراكم الخسائر البنيوية غير المحققة.

2- يوجد أثر معنوي سلبي لكل من نسبة الودائع ونسبة القروض في كفاية رأس المال المصارف التقليدية السورية الخاصة التي حققت نسبة كفاية رأس مال عالية.

3- يوجد أثر معنوي سلبي لكل من نسبة السيولة، نسبة الودائع ونسبة القروض في كفاية رأس المال المصارف التقليدية السورية الخاصة التي حققت نسبة كفاية رأس مال منخفضة.

4- عند المقارنة بين نتائج العينتين يمكن القول بأنه يوجد أثر سلبي لكل من نسبة الودائع ونسبة القروض في كفاية رأس المال المصارف التقليدية السورية الخاصة وعدم وجود أثر لمعدل العائد على الأصول في كفاية رأس المال المصارف التقليدية السورية الخاصة.

التوصيات :

1- حث بنك سورية والخليج على استكمال رأس المال المدفوع للتوافق مع قوانين وتشريعات الموضوعة ولما لها من أثر ايجابي على تعزيز نسبة كفاية رأس المال لديه والقدرة على مواجهة المخاطر والخسائر من جهة أخرى.

2- أن تسعى المصارف للانتقال السليم لتطبيق اتفاقية بازل III لتحقيق الاستقرار في الجهاز المصرفي و لتكثيف الجهود المصارف نحو تطبيق المعايير الدولية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بكفاية رأس المال كونها الدعامة الأساسية لحماية المصارف من المخاطر المختلفة.

3- يجب على المصارف توظيف أموالها بشكل أفضل لما لوجود سيولة غير موظفة أثر سلبي في ملاءة المصرف.

المراجع:

المراجع باللغة العربية :

الكتب:

1- السيسي، صلاح، 2011، الموسوعة المصرفية العلمية والعملية الجزء الثاني، مجموعة النيل العربي.

المقالات :

1- الطيب، سعود، شحاتيت، محمد عيسى، 2011، تحليل قياسي لتطبيق كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية في الأردن، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 38، العدد 2، ص 358 -366 .

2- الحريث، محمد علي و حزوري، حسن أحمد، 2017، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، المجلد 43، العدد 2، ص 244-252 .

3- سليمان، عماد و علي، حسين، 2016، محددات كفاية رأس المال في المصارف السورية الخاصة، مجلة جامعة البعث – المجلد 83 – العدد 33 ، ص 121-151 .

4- وعد الله، علي و الحمدوني، الياس، 2016، إختبار اثر خطري السيولة وسعر الفائدة في كفاية رأس المال المصرفي، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية المجلد 6، العدد 2 ، ص 121-144 .

رسائل جامعية :

1- جمعة، إسماعيل، 2012، كفاية رأس المال في البنوك التجارية السودانية، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة وادي النيل، جمهورية السودان.

2- دبيك، هاني و أحمد، محمود، 2015، العلاقة بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات بازل وربحية البنوك التجارية المحلية في فلسطين، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين .

3- داود، محمد، 2017، أثر محددات كفاية رأس المال على أداء المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، دمشق.
4- شيخ السوق، ريما،2017، أثر كفاية رأس المال في ربحية المصارف التجارية الخاصة في سورية، رسالة ماجستير، جامعة حماة، كلية الاقتصاد، سورية .
5- شاهين، علي، 2003، معدل كفاية رأس المال وفقا لاتفاقية بازل، قسم إدارة الأعمال، رسالة ماجستير، جامعة غزة، فلسطين .

مراجع باللغة الانكليزية :

1- Mao Al, Abdilatif, 2019, Analysis of the Determinants of Capital Adequacy Ratio: The Case of Full-Fledged Islamic Banks in the Gulf Cooperation Council (GCC).
2- Polat & Al-khalaf, 2014, What Determines Capital Adequacy in the Banking System of Kingdom of Saudi Arabia? A Panel Data Analysis on Tidal Banks, Journal of Applied Finance & Banking.
3- KLEPCZAREK, EMILIA, 2015, Determinants of European Banks' Capital Adequacy, University of Lodz.
4- Aktas, Rafet & Acikalin ,Suleiman, Bakin, Bilge & Celik, Gokhan 2015, The Determinants of Banks' Capital Adequacy Ratio: Some Evidence from South Eastern European Countries, Yildirim Beyazit University.
5- Mekonnen, Yonas, 2015, DETERMINANTS OF CAPITAL ADEQUACY OF ETHIOPIA COMMERCIAL BANKS, Jimma University.
6- Thi Xuan Thoa, Pham & Ngoc Anh, Nguyen, 2016, The Determinants of Capital Adequacy Ratio, VNU University of Economics and Business.

7- Yuting, fang, 2012, the impact of basel III on the European banking industry, Research thesis.

المواقع الالكترونية:

http://www.scfms.sy/ar/declaration